المصطلحات اللسانية العربية في معاجمها المتخصصة - الواقع والآفاق-

د. حاج هني محمد، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.

ملخّـــص

تسعى هذه الدراسة إلي تسليط الضوء على واقع اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة؛ انطلاقا من تتبع الأسباب التي تعيق استعمال المعجم اللساني العربي لدى قارئيه، مع توضيح كافة العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة، سواء تعلق الأمر بالعوامل الداخلية المرتبطة باللسانيات كعلم حديث، أو اختلاف طرائق وضع المصطلح اللساني، أو العوامل الخارجية المتصلة بالباحث في هذا الحقل المعرفي المتباين المصادر، والمتعدد الاختصاصات، واستعراض لكافة الحلول المقدّمة من طرف أهل الاختصاص لتجاوز هذه العقبات المنهجية، مع اقتراح جملة من الحلول في سبيل بناء معجم لساني وظيفي يستجيب لمتطلبات القارئ العربي.

الكلمات المفاتيح: اللسانيات- المعاجم اللسانية- المصطلح اللساني- الواقع- الآفاق.

Abstract

This study seeks to highlight the reality of linguistics in contemporary Arab culture; proceeding from tracing the reasons that hinder the use of the Arab linguistic Dictionary among its readers, with surrounding all the factors behind this phenomenon, whether it is internal factors related to linguistics as modern science, or the different methods to put the linguistic term, or external factors related to the researcher in this field of knowledge disparate sources, and multidisciplinary, and reviewing all the solutions provided by the specialists to overcome these obstacles methodology, with suggest some solutions in order to make functional linguistic dictionary responds to the requirements of the Arab reader.

Keywords: linguistics- linguistic dictionaries - linguistic term- reality-Horizons .

مقدّمـــــة:

تتعدّد الإشكالات التي تواجه المعجم اللساني العربي المتخصّص لدى العرب المحدثين؛ والتي تمّ حصرها في خمسة مظاهر مختلفة: معرفية تجلّت في عدم المواكبة، وغياب التمثيلية، وتداخل المجالات مع توظيف المصطلح التراثي، وأخرى لغويّة: شملت المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والمعجميّة، والدلاليّة، وإشكالات منهجية: تتضح في التسمية، والتفاوت في الرصيد، واختلالات الجمع، وتذبذب طرائق الوضع، بالإضافة للإشكالات التنظيمية التي تبرز في العمل الفردي، وسوء التوزيع، دون إغفال الإشكالات الشكلية: التي تخصّ هيئة المعجم وطباعته، وهذه الإشكالات هي وليدة عوامل داخلية، وأخرى خارجية؛ سيسعى هذا البحث لرصدها، وبيان سبل تجاوزها، مع اقتراح تصور منهجي لبناء المعجم اللساني العربي المنشود.

أولاً- الأسباب:

لقد تساءل العديد من الباحثين حول الأسباب التي أدّت إلى وجود إشكالات المعجم اللساني العربي، منذ أخذ أصحاب المعاجم اللسانية المتخصّصة يتعاملون مع إفرازات علم المصطلح واللسانيات الحديث، وفي هذا المساق محاولة للكشف عن هذه الأسباب وتعرية تلك العوائق، والتي تتجلّى في الأسباب الداخلية، وتخص العلم، وقضايا المصطلح، والأسباب الخارجية، وترتبط بالدارس العربي: سواء أكان معجمياً، أم باحثاً لسانياً، أم قارئاً متخصّصا أم مبتدئاً.

1 - الأسباب الداخلية:

وترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا اللسانيات والمصطلح:

أ- خصائص العلم:

1 - حداثته: العلم حديث «فاللسانيات علم حديث قياساً على القدم النسبي لباقي العلوم التراثية الأخرى»[1]، فهو لم يظهر إلاّ مع مطلع القرن التاسع عشر، أين أحدثت محاضرات دي سوسير ثورةً في الفكر اللغوي الحديث، وكانت بمثابة الانطلاقة الأولى لميلاد اللسانيات، هذا العلم الجديد.

2 - أصوله: لقد ظهرت إرهاصات اللسانيات لأول مرة في أوربا على يد دي سوسير؛ وذلك يبين أنّ منابت هذا العلم غربية خالصة، اتخذت من عائلات اللغات الهندوأوروبية ميداناً للدراسة والوصف والتحليل، فكانت بذلك اللغات الجرمانية واللاتينية وغيرهما محلّ الدراسة، وهي من اللغات التي لا تمتّ بقرابة للغتنا العربية السامية، وهذا ما أثّر على الفكر اللساني العربي مستقبلاً.

3 - تشعب اتجاهاته وتعدد مدارسه: نظراً لتعدّد الاتجاهات والمدارس اللسانية، واختلاف مناهجها من المعياري، فالوصفي، البنيوي، الوظيفي، التوليدي التحويلي، فالتوزيعي، فالغلوسيماتيكي، وصولاً إلى لسانيات النص، ولسانيات الاستعمال، واللسانيات التداولية فالنفسية، فالحاسوبية...، أدى هذا الاتساع المعرفي اللساني إلى خلق ما يعرف اليوم بالتخمة المصطلحية للسانيات كماً وكيفاً.[2]

ب- تعدد طرائق وضع المصطلح اللساني:

يقود هذا التوصيف الذي ميّز اللسانيات، حول الآليات المستحدثة في توليد المصطلح اللساني الحديث، وسمات هذا الأخير إلى إشكال من نوع آخر، يغذيه التباين الواضح بين المصطلحات الموضوعة في المعجم اللساني الحديث، ومقتضيات اللغة العربية التي تستدعي ضرورة الصدور في الوضع المصطلحي عن الخصوصيات التي تؤمّن لها هويتها.[3]

إنّ هذه القضية همّ لغوي ناتج عن عدم توحيد الرؤية اللغوية، وعدم وجود مجال اصطلاحي يمثل أرضيةً مشتركةً في البحث اللساني، فعامل غياب الخبرة في التعامل مع المجال المصطلحي المعتمد، وعدم اتفاق المهتمين في هذا الصدد من شأنه أن يخلق عدّة خلافات مفهومية وأحكاماً مغلوطةً، ووجهات نظر متباينة فيما بينها ومتعدّدة في وصف الظاهرة اللغوية الواحدة، وذلك لإسقاط شرط هامّ من شروط الدقّة العلميّة، ألا وهو الاتفاق على المصطلح اللساني كأداة مساعدة على التحليل والفهم وعلى تحديد المعنى وتوحيده.[4]

إنّ نعت الوضع الاصطلاحي- في المعاجم اللسانية العربية المتخصّصة- بصفة التعددية، يظهر للوهلة الأولى أنّه يفتقد الدقّة المتوخاة في البحث العلمي، فهذه التعددية لها عدّة مستويات متباينة، وهي:

- تعدّد ما يعرف بالمقابلات العربية للمصطلح الأجنبيّ؛ أي الألفاظ الدالة على مدلول واحد، وكأنّ بهذه «المصطلحات الأجنبية قد دخلت على هيئتها دون اختيار المقابل العربي»[5]، ومن أمثلة ذلك: مصطلح فونيم (Phonème) الذي نُقل إلى العربية بعدة طرق؛ تختلف من معجم إلى آخر؛ فمصنفّات الخولي وباكلا تعرّبه إلى (فونيم)[6]، والمسدي يعرّبه جزئياً إلى (صوتم)[7]، والمعجم الموحّد في الطبعة الثانية، والفاسي الفهري والعمري يترجمونه إلى (صوتية).[8]

- تعدّد اللغات الأجنبية التي تُؤخَذ عنها المصطلحات اللسانية، من إنجليزية، فرنسية، وألمانية.

- تعدّد الأساليب والوسائل المتبعة في وضع المقابلات العربية؛ (الاشتقاق، النحت، التركيب، الاقتراض).

- تعدّد الحقول المعرفية التي تستعمل نفس المصطلح.[9]

2 - الأسباب الخارجيّة:

وهي تلك الأسباب التي لها علاقة مباشرة بالباحث، وبواضع المعجم، كما لا يستثنى منها قارئ المعجم، ويمكن إبرازها في هذه المظاهر:

أ- عدم التخصّص: تتجسّد في كون واضعي المعاجم اللسانية العربية ليسوا من أهل الاختصاص، على غرار: خليل أحمد خليل؛ لاسيما وأنّ هذا المؤلِّف ذو نزعة موسوعيّة، وذلك لا يسمح له بتحقيق أهمّ شرط من شروط المعجم المتخصّص، ألاّ وهو التخصّص، طالما أنّ هذا النوع من المعاجم يتطلّب إلماماً واسعاً بمصطلحات العلم ومفاهيمه، وخصوصاً في ضوء التلاقح العلمي بين البحث اللساني وقطاعات معرفية رديفة.

وعليه، ففوضى المصطلح واضطرابه قد يوجد حتّى عند واضع المعجم الواحد، وهذا راجع إلى القصور في فهم دلالة المصطلح كما جاء في لسانه الأصلي، ثمّ اختلاف مصادر هذا المصطلح الواحد أو مرجعياته.[10]

ب- الباحث اللساني: في وسع المتتبّع لمسار اللسانيات ومعاجمها أن يرى الارتباك الواضح وغياب التصوّر الملائم لتدريس اللسانيات وفروعها بالعربية الهادفة، مع ما يلحق ذلك من مؤلفات ومنشورات عربية جاز اعتبارها أنّها دون المستوى المطلوب، تعدّ من الأسباب الرئيسية لما آل إليه وضع الدرس اللساني في الثقافة العربية المعاصرة، وهذا ما شخّص وجهاً آخر من أوجه التوتر العلائقي الحاصل بين اللسانيات واللغة العربية.

وقياسا على ذلك، «تكابد اللسانيات المعاصرة في كثير من الأقطار العربية أزمةً ناشئةً عن توسّع كمّي في إنشاء الجامعات، لا يواكبه إعداد جيّد لأولي الاختصاص من طلائع الباحثين، وهم المستقبل العلمي لهذه الجامعات».[11]

وهنا وجب أن تتوافر في الباحث اللساني معرفتين أساسيّتين هما:

- معرفة واسعة ودقيقة بالنظرية اللسانية في أبعادها الفكرية والمنهجية والمصطلحية.

- ومعرفة تامة بقضايا اللغة العربية ومشاكلها: التركيبية، والصوتية، والدلالية، والمعجمية.

ج- التعريب الخاطئ: بلغت أزمة التعريب في البحث اللساني العربي ذروتها، وذلك لعدم خضوع التعريب إلى الضوابط المنهجيّة الصارمة في التعامل مع المصطلحات الأجنبيّة ومختصراتها، وعدم تطوير هذه المنهجيّة وتوحيدها وإشاعتها بين الباحثين العرب.

كما أنّ عدم الفصل بين المقابل الإنجليزي والمقابل الفرنسي غالباً ما يخلق اضطراباً وخلطا دلاليّا[12]، ومن نماذجه: صوتم (Phonème)، معنم (Glossème)، علم المعاني (Semantics/Sémantique)، وهذا الأخير مصطلح تراثي مجاله بالبلاغة العربية؛ مما يحدث تشويشا لدى القارئ.

فضلاً عن أسباب أخرى لها صلة بالمعرِّب نفسه، كسوء فهمه لمفهوم المصطلح الذي يكون له استعمال متعدّد في حقول لغوية شتّى، أو لعدم تخصّص المعرّب في المجال الذي يتعامل مع مصطلحاته، وهذا ما قد يوقعه في العشوائية في اختيار المصطلح المقابل؛ لذلك «نجد بعض الباحثين يقعون في شرك المصطلح الأجنبي بحيث يسد عليهم منافذ التخيّل فيظلون أسرى له، ولو عرفوا أن المصطلح الأجنبي نفسه هو في كثير من الأحيان وليد للمصادفات الموفقة وحسب، لسهل عليهم أن يطلقوا العنان لخيالاتهم لكي تبدع مصطلحات مقابلة من غير تحرٍ دقيق يستغرق وقتًا لالتماس مصطلح مماثل تمامًا لذلك المصطلح الأجنبي»[13]؛ ممّا قد ينجم عنه غموض وإبهام في الترجمة وغياب للدقة والوضوح، نحو ما هو موجود في كثير من مصطلحات المعاجم اللسانية العربية.

د- عدم التنسيق: ما يُلاحظ في مجال الدراسات المصطلحية والمعجمية، هو غياب التنسيق بين الجهات والمجامع والهيئات المتخصّصة، رغم وجود ما يسمّى بمكتب تنسيق التعريب في العالم العربي بالمغرب، وهذا ما «خلّف نوعا من الارتجالية من ناحية، والتحكم من ناحية ثانية، وعدم الانضباط من ناحية ثالثة، وهي سمات أدّت إلى خلق كثير من المشكلات أمام المصطلح اللساني، وكادت توصله إلى حال يفقد فيها هويته».[14]

ويعود هذا التعدد إلى «عدم اطلاع الباحثين العرب على أبحاث زملائهم الآخرين، ولا أعفي نعرة القطرية وأثرها في الغضّ من شأن المصطلحات التي لا تصاغ في قطر الباحث المعيّن، وقد سبّب عدم التواصل العلمي عدم شيوع بعض المصطلحات العلميّة الدقيقة، وشيوع مصطلحات أخرى أقلّ دقّة»[15]، ومن ذلك مثلا: المصطلح العربي (علم الأصوات الوظيفي) الذي يقابل المصطلح الأجنبيّ (Phonology) وفي هذا المصطلح عيوب عدّة:

أوّلها: أنّه لا يدلّ إلاّ على اهتمام ضيّق واحد من اهتمامات العلم الذي يطلق عليه، ومع ذلك نراه شائعاً في المشرق العربي، وإن كان بعض المتخصّصين في المغرب اقترحوا بدورهم مصطلح» صِواتة» بدلاً منه، وهو مصطلح أعمّ وأشمل؛ لأنّ صيغة فِعالة دالة على المهنة والحرفة في اللغة العربية، ولعل هذا ما يتناسب مع المصطلح المقترَح، إضافة إلى كونه مكوناً من لفظ واحد، إذ يفضل المختصون المصطلحات المكونة من كلمة واحدة

على تلك المكونة من كلمتين، والمكونة من كلمتين على تلك المكونة من ثلاث كلمات، بينما (علم الأصوات الوظيفي) مصطلح ثلاثي الكلمات ولا يوحي بالمفهوم العلمي بدقة.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أنّ العرب ليسوا الوحيدين الذين يشتكون من المصطلحات؛ إذ « أن هذه الشكوى عامة وعلى المستويات كلها، وذلك نظرًا للتقدم العلمي الهائل، فلقد تطورت العلوم تطورًا كبيرًا وتجزّأت إلى فروع دقيقة، فقد أصبح المتخصّص يقضي جزءًا طويلاً من وقته في متابعة ما يجدّ في تخصّصه الدقيق، وذلك ما يفقده متابعة ما يجد في التخصّصات الأخرى حتى القريبة من تخصصه، ويشعره أن مصطلحات تلك التخصصات غريبة ومنغلقة».[16]

ثانياً- الحلول:

لقد حاول لفيف من المهتمين بقضايا المصطلح اللساني اقتراح حلول عملية؛ للحدّ من تبعات الإشكالات المتعددة، فكانت جهودهم إمّا جماعية اضطلعت بها المجامع اللغوية وهيئات التعريب والمنظمات المتخصّصة، وطنية كانت أم ودولية؛ أو اجتهادات فردية كانت خير معين لواضع المعجم المتخصّص، وكل ذلك خدمةً للمصطلح اللساني، وترقيةً لمعجمه.

1 - الحلول الفردية:

لقد اجتهد المختصون في اقتراح حلول ناجعة لإشكالات المصطلح، والمعجم اللساني عموما[17]، ومن الجهود المبذولة في هذا المسعى، نورد محاولة «محمد رشاد الحمزاوي» الذي يعد صاحب أول معجم لساني عربي؛ والذي اشتمل على قسمين، عربي وأعجمي، وأتبعهما بمعجم ألفبائي موحّد مختار(فرنسي-إنجليزي- عربي)، بناءً على منهجية تهدف إلى استنباط منهج لوضع المصطلحات اللسانية، كما سنّ قواعد لتوحيدها، ولقد طوّر هذه المنهجية، وسماها «أسس التنميط»، والتي تقوم على مبادئ كيفية، ومبادئ كمية،

المبادئ الكيفية: خمسة هي:

التوثيـــــــــق: وضع قائمة من المصادر والمراجع للإلمام بالميدان المدروس.

الاطراد أو الشيوع: أي رواج المصطلح لدى المستعملين.

يُسر التّـــــدوال: باختيار اللفظ السهل المختصر، الذي يسهّل التخاطب والتواصل.

الملاءمة: عدم تداخل المصطلح مع غيره من المصطلحات، أي لفظ واحد لمعنى واحد.

الحوافز: إمكانية التوليد من المصطلـــــــح المختار.[18]

المبادئ الكمية: فتتمثل في مقياس كل مبدإ على حدة:

الاطراد: يُختار اللفظ الأغلب وروداً.[19]

يسر التداول: يُقاس على أساس الحروف الأصول؛ فيُختار المصطلح الأقل حروفاً. [20]

الملاءمة: تتجلى بعكس توسعه إلى ميادين عديدة.[21]

الحوافز: تُضبط بحسب المشتقات التي تتولَّد من المصطلح.[22]

وتم اقتراح هذه المعايير في ندوة» تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحّد وإشاعته»، وتم إقرار أربعة مبادئ منها، هي:

أ- الاطرّاد والشيوع.

ب- يُسر التداول (قلّة حروف الكلمة الواحـدة).

ج- المُلاءَمة (تفرّع المصطلح إلى ميادين مختلفة).

د- التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلـــــــح).

وجاء في قرارات مؤتمر التعريب السابع: التوصية (4) تُعدَّل كما يلي:

- اقتراحاً لتحديد منهجيّة لتوحيد المصطلح بطريقة علميّة تقويميّة ترتكز على العناصر التالية:

أ- الاطِّراد وشيوع الفصيح.

ب- يسر التداول (يسر النطق).

ج- الملاءمة (دقة التناظر بين المصطلح العربي الأجنبيّ).

د- إيثار الكلمة التراثيّة على الكلمة المستحدثة.

هـ- إيثار اللفظ العربيّ على اللفظ العاميّ والأجنبيّ وتعريبه عندما يتعذّر وضع المصطلح العربي.

و- التوليد وكثرة الاشتقاق من المصطلح.

ولمعالجة الإشكالات التي تعيق المصطلح اللساني، ومن ثمّ تؤثر سلباً على معاجم اللسانيات، وجب القيام بعد إجراءات، من قبيل:

- ضرورة الحرص على إيجاد مقابل عربي لكلّ مصطلح مهما كان عويصاً.[23]

- ضرورة إجراء بحوث كثيرة لتحديد الحاجات النوعية للمتلقين، والحاجات المتكررة للمتخصّصين في المصطلحات، ومعنى هذا أنّه ينبغي تحديد مجموعات المستفيدين منهم، المتخصّصون العلميون والمترجمون واللغويـــــون والعاملون في مجال المصطلحات.[24]

وعن مشكلات الترتيب، فقد اقترح أحد المهتمين «إعادة توزيع المقابلات العربية

بالاعتماد على المعجمات العربية الأحادية، لتجنّب النسخة العربية- الأجنبية؛ أي جعل المقابل العربي هو المقابل الرئيسي والمصطلح الأجنبي مقابلاً له، للتأكد من عدم إعطاء مقابل عربي واحد لعدد من المفهومات الأجنبية تستعمل في الميدان نفسه»[25]، لكنّه حلّ لا يخلو من تعقيد، ولتلافيه كليّة تمّ الاتفاق على ترتيب مواد المعجم وفق المسارد الأجنبية، أمّا المعجمات الأدبية والفكرية والنظرية فجاز فيها الابتداء بالمسارد العربية؛ لأصالة العلوم العربية وعراقتها، وثراء المصطلحـــــات في هذه المجالات والحقول المعرفية.[26]

- مراعاة مستوى القارئ المستهدف لكلّ معجم وفق ما يتناسب مع اهتمامه وتخصّصه، وذلك بعدم الاقتصار على اختيار مواد المعجم؛ بل التأكيد على طرائق تعريفها باختلاف المعرّف له، من قارئ عادي، أو تلميذ ثانوي، أو باحث، أو مترجم.

2 - الطول الجماعية:

اهتمت المجامع اللغوية بمعالجة قضايا المصطلح اللساني، ولكن ما يمكن ملاحظته أنّ عملية وضع المصطلح العلمي تستغرق وقتاً طويلاً، وفي هذا السياق يرى أحد الباحثين «أنّه لا ضير في طول المدّة في سبيل الحصول على مصطلح مناسب... لكننا بحاجة إلى الجمع بين الحسنيين؛ الحصول على المصطلح المناسب، ومتابعة الأعداد الوفيرة من المصطلحات المستحدثة»[27]، ولكن الواقع يبين أنّ المصطلحات التي يقرّها المجمع لا يتم تداولها على أوسع نطاق؛ وهذا ما دعا أحد أعضائه للتساؤل عن جدوى وضع المصطلحات العلمية مادامت «تبقى في أضابيره أو تُنشر في مجلته ومحاضره... ألا يصح أن نفكر في طريقة للإلزام وأخذ الناس بها؟».[28]

ولقد أمكن تلافي آثار هذه المعضلة المنهجية، لو أنّ تلك الجهات الجماعية المعنية أخذت دورها في الاختيار الأمثل والتوحيد الأشمل لتلك المصطلحات اللسانية.

3 - دور الهيئات المتخصّصة:

لابدّ من الإشارة ها هنا إلى أنّه لو أمكن إعداد وتأهيل المترجمين المتخصّصين في مجال المصطلح، سيكون ذلك لا محالة استثماراً كبيراً، وحلاً لمشكلة قلّة المصطلحات المتاحة[29]، ولذلك ينبغي تحقيق هذه المساعي:

- لزوم إشراك المتخصّصين في عملية ضبط المصطلحات.

- إنشاء قاعدة للمعطيات المعجمية المتعددة اللغات، لتسهيل عملية البحث عن المقابلات المقترحة بالاستناد على أكبر عدد من المراجع المتخصّصة والعامة المخزنة؛ لاختيار أنسب ما تتضمنه، مع ضرورة تحيين القاعدة باستمرار؛ عن طريق إدخال كلّ

ما يظهر من معطيات جديدة فيها[30]؛ أي مواكبة المختصين لما استجدّ من معلومات ومعطيات تغذّي تلك القاعدة؛ ذلك لأنّ دلالة المصطلح هي الغاية القصوى التي يقصدها الباحث، لذا وجب أن تكون محدّدة ومضبوطة ضبطا دقيقا داخل المجال الذي ترد فيه.

4 - المعاجم الإلكترونية:

لقد شكّل انتقال المعجم من تلك الصفة الورقيّة إلى حالته الرقميّة ثورةً علميّةً، وقفزةً نوعيّةً في مجال الصناعة المعجميّة الآلية الحديثة، فهو بذلك وليد التفاعل المعرفي بين علم الإلكترونيات وعلوم الحاسوب في ميدان المعجم.

ويسمح استثمار المعاجم الإلكترونية في حقل الدراســـــة اللسانية بالوصول لمجموعة من النتائج الهامة، فهو:

أ- يساعد على «تسهيل معجميّة الرصيد اللغوي العربي الثري في حافظات برمجيّة جاهزة للتيسير وفق الأغراض المعجميّة المنشودة من حيث الإحصاء والوصف والتعدّد الدلالي والتوزيع اللغوي الصوتي أو الصرفي أو النحوي أو البلاغي أو الاصطلاحي والمجالات الإبلاغية والاتصالية».[31]

ب- الإسراع في عملية الترجمة الآلية وبالتالي ربح الوقت.

ج- سهولة تطوير الرصيد المصطلحي المتوفر في ذاكرة الحاسوب، يمكن تحديثه بالإضافة أو الحذف، أو إعادة الترتيب والتصنيف وفق حقل الاختصاص أو اللغة المطلوبة أو غير ذلك.

د- السماح بالتنسيق بين المقابلات أو بين المصطلحات التي وضعت لمفهوم واحد من قبل جهات متعدّدة؛ إذ يعرضها الحاسوب جميعها على الشاشة أو على ورقة مطبوعة ممّا يمكن الباحث من الاطلاع على كلّ المعلومات المتعلقة بها، وهو بذلك يسهل الوقوف على الازدواج المصطلحي.[32]

هـ- الاستيعاب الضخم للمعلومات، مع إمكانيات واسعة للبحث بسرعة فائقة؛ لأنّ تقنيات الحاسوب الحديثة تمكن من تخزين كمّ هائل من المعلومات على الشبكة المعلوماتية أو على الأقراص؛ فالموسوعة الفرنسية أونيفرساليس (universalise ency-clopedia) بكامل محتواها الذي يشغل على الورق نحو عشرين (20) مجلّداً ضخماً قد وضعت على قرص ليزريّ(CD-ROM) واحد.[33]

ومّما سلف ذكره، يتبيّن أنّ المعجم الإلكتروني استفاد من التقنيات العالية للحاسوب في تنظيم الرصيد المعجمي، وتعريفه، وإحصائه، وتحليله، وتحديثه في أقصر مدّة

وبأدنى جهد وأقلّ تكلفة، وتحويل المعاجم اللسانية العربية إلى معاجم إلكترونية، سيساعد حتماً على القضاء الإشكالات التنظيمية، ويجعل المعجم اللساني في متناول القارئ العربي، في المشرق والمغرب.

5 - بنوك المصطلحات:

يعدّ إنجاز المدوّنة الحاسوبية عملاً جماعيّاً ضخماً، يحتاج إلى إشراك أهل الاختصاص؛ من لغويين ولسانيين ومصطلحيين، ومختصين في البرمجة الآلية، من أجل إعداد مكنز عربيّ يجمع هذا الكمّ الهائل من المصطلحات اللغويّة، تحقق شرط التوحيد والتقييس على المستوى العربي، كما يسمح هذا العمل بتوفير عدة معلومات، ومن ذلك:

1 - معلومات إحصائيّة: تسمح بالكشف عن نسبة المصطلح في نصّ من النصوص (قديمة وحديثة) مثلا: مقارنة نسبة المصطلح النحوي بغيره من المصطلحات، تحديد أكثر المصطلحات تداولاً.

2 - معلومات تاريخيّة: تتبّع مسار المصطلح اللغوي عبر مراحل تطوّر العربيّة.

3 - معلومات حول شكل المصطلح (طريقة الكتابة مثلاً).[34]

4 - معلومات حول الترادف المصطلحي.

5 - معلومات حول الاشتراك اللفظي المصطلحي مثلاً: إطلاق لفظ واحد للدلالة على مفهومين في حقلين مختلفين، مثل مصطلحات: الحرف، الكلمة.

ولكن اعتماد الحاسوب بما يزخر به من تقنيات هائلة كفيل بتجاوز إشكالية الترتيب في المعجم اللساني المتخصّص؛ لكون المعالجة الآلية للمصطلح تسمح بتوفير عدّة طرائق للبحث، منها:

- البحث بالمصطلح العربي- البحث بالمصطلح الأجنبي المقابل- البحث بالمصطلح المرادف- البحث بالمجال المعرفي- البحث بالواضع، إلى غير ذلك من الطرائق.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أنّ «الانطلاق من المصطلحات العربيّة كمداخل رئيسيّة، قد يحمل إشكالاً؛ ذلك أنّ معظم القرّاء أو المستعملين يستفسرون عن مصطلحات أجنبيّة غريبة المعنى أو جديدة، وليس العكس»[35]، وعليه يفضل ترتيب المواد وفق المسارد الأجنبيّة في المعاجم العلميّة الحديثة، أمّا المعاجم الأدبية والفكريّة فيمكن الابتداء فيها بالمسارد العربية لعراقة علوم اللغة وغنى موادّها في هذه المجالات.

ولعل اعتماد بنوك المصطلحات في معالجة مصطلحات اللسانيات العربية كفيل بتحقيق عدة نتائج إيجابية، منها:

أ- حداثة المعلومات: حيث يمكن إيجاد المصطلح بعد لحظات من تخزينه في البنك، بينما قد يستغرق وصول المصطلحات الجديدة أعواما أحياناً من تاريخ وضع المصطلح إلى حين ظهوره مطبوعاً في معجم ورقي.

ب- سهولة تخزين المصطلحات وتجميعها: من خلال التعاون مع بنوك المصطلحات الأخرى المماثلة.

ج- التعرف على التكراروالتناقض في المصطلحات: فبإمكان المتخصّص أن يكتشف مثل هذه الأمور بسهولة، عن طريق الاسترجاع الفوري للمعلومات لأي مصطلح مخزَّن في ذاكرة الحاسوب؛ وبالتالي تسهل عمليات الترتيب والتصنيف والتجميع الآلي السريع وفق مواصفات مختلفة، (الترتيب الألفبائي، أو وفق للتخصص العام أو الفرعي، أو المصدر، أو التشابه الشكلي، وغيرها

د- توفير الوقت والجهد والمال: حيث يستطيع الباحث بمجرد الكتابة على لوحة المفاتيح البحث عن أيّ مصطلح في ثوانٍ معدودات، بدلاً من ساعات قد يقضيها في البحث في عدد كبير من المعاجم المطبوعة، كما يتم توفير الجهد والمال باشتراك عدد كبير من المستفيدين من البنك الواحد.

هـ- توحيد المصطلحات: وهي ثمرة الميزات السابقة، فعندما ترتبط عدة هيئات، وعدد كبير من الأفراد بمصدر واحد للمصطلحات (البنك)، فإنّ هذا سيعينهم على عدم تكرار العمل ووضع مصطلحات جديدة لما تم وضعه من طرف جهة أخرى، كما ينتج عن ذلك توفير الجهود المُهدَرة في قيام عدة أطراف بنفس العمل.

و- التوثيق: لعل من الميزات الهامة لبنوك المصطلحات كونها قواعد معطيات (معلومات) كذلك، فهي توفر كثيراً من المعلومات التي لا توجد في المعاجم التقليدية، مثل المعلومات الخاصة بمصدر المصطلح وتاريخ المصدر مما يساعد المستفيد في التعرف على درجة الموثوقية للمصطلح، ومدى حداثته، وهو أمر مهم في ضوء ما تصدره المطابع من أنواع متباينة من المعاجم المتخصّصة، في عصر يتسم بالتطور السريع في عالم الاختراعات وما يتركه ذلك من أثر في المصطلحات.

ثالثاً- ملامح المعجم اللساني المنشود:

تكتسي صناعة معجم لسانيّ عربيّ متخصّص، يجمع شتّى التخصصات اللسانية، ويضمّ مختلف المدارس والمناهج والنظريات، ويلبّي حاجات القرّاء العرب، متخصّصين كانوا أم مبتدئين، ضرورة ملحّة في هذا العصر.

وإن كانت هناك العديد من الجهود التي بذلت في هذا المسعى، ولكنّها تبقى ناقصةً؛ بحكم

إقصاء جهود الآخرين، والعودة إلى نقطة الصفر دائماً، وغياب التنسيق والتعاون.

ولهذه الأسباب كانت للمتخصّصين العرب عدّة تصوّرات تصبو لوضع معجم لسانيّ شامل وموحّد.[36]

واستنادا إلى ما سبق، يمكن تصوّر منهج عامّ لبناء معجم لسانيّ متخصّص؛ وذلك من خلال رسم خطّة واضحة المعالم؛ تأخذ في الحسبان المقدمة وعناصرها، وأسس الجمع، وضوابط الوضع، وأنواع الملاحق.

1 - المقدمة وعناصرها:

تمثّل المقدمة عنصراً هامّاً في أيّ معجم، ولاسيما إن كان متخصّصاً في حقل الدراسات اللسانية، ولتحقيق أكبر قدر من الفائدة لابدّ أن تتضمن هذه الأخيرة جملة من العناصر، والتي تتمثل في:

- نوع المعلومات المقدمة- نوعية المستعمل- الهدف من الرجوع إلى المعجم.[37]

وعليه، لابدّ من القيام بضبط التصوّر المبدئيّ للعمل؛ من خلال:

- تحديد الفئات المستهدفة من صناعة المعجم- اختيار نمط التعريف الملائم لنوع المتلقي- ضبط معايير اختيار المداخـــل المعتمدة- شرح منهجيّة تقديم المداخل بالمعجم.[38]

كما يجب أن تشتمل المقدمة أيضا على عناصر أخرى، من شأنها مساعدة القارئ على الاستخدام الأمثل للمعجم، ومن ذلك:

- قائمة الرموز والاختصارات.

- نبذة عن الدرس اللساني الحديث، وأهمّ رواده، ومختلف مدارسه واتجاهاته.

2 - مصادر الجمع:

تمثل أسس الجمع بما تتضمنه من مصادر العلم ومجالاته، أهمّ ما يعوّل عليه صانع المعجم اللساني في تحصيل الرصيد المصطلحي؛ فهي بمثابة الموّاد الأوّلية التي تمكن من تحديد المادّة المعالجة في مختلف فروعها.

يعتقد الكثير من واضعي المعاجم اللسانية العربية أنّهم– بتأليفهم للمعاجم المتخصّصة في هذا الحقل- يسعون لتوليد مصطلحات جديدة؛ لتلبية حاجات القرّاء، ولكن الأمر في الواقع مخالف لذلك تماماً؛ «فعمل قواميس المصطلحات ليس عملاً تشريعياً سابقاً على البحث، بل هو تاريخ لها وحسب»[39]؛ ويتجلّى ذلك في لجوء واضع المعجم إلى المصادر الأساسية للعلم.

ولتوضيح ذلك، يكفي القول أنّ ديبوا(Dubois) ورفاقه حينما وضعوا مصنَّفهم (Dictionnaire de linguistique) استقرؤوا ما يقارب (1147) مؤلَّفاً لسانياً[40]، والحال نفسه يتجسد في معجم ديفيد كريستال (A dictionary of linguistics and phonetics)، الذي بيّن منهجيّة معجمه في المقدمة بقوله: «نحتاج، بالطبع إلى استقصاء معجميّ شامل يقوم على مبادئ تاريخيّة، لمصطلحات اللسانيات والأصوات المستعملة في القرن العشرين، ويمكن أن يستخدم لهذا الغرض الوسائل المعتمدة المتحكمة التي أنتجت معاجم غاية في الجودة، مثل معجم أكسفورد، ومعجم وبستر، وتتمثل هذه الأسس في الفحص المضني للنصوص التي توجد في سياقات مختلفة، وتسجيل هذه الكلمات الجديدة ودلالاتها على بطاقات، والربط بينها متخذين ذلك خطوة أوّلية لكلّ ما يمثل أنماط الاستعمال.»[41]

وإن كان المعجميّ العربيّ يتصوّر أنّه حرّ في بناء المعجم الذي يريد، غير آبهٍ بالإجابة عن الأسئلة الضرورية التي تحدّد طريقة البناء، من قبيل:

- ما مصدر المعطيات اللغوية التي يتضمنها معجمه؟

- وإلى أيّ حدّ يعتمد المعطيات اللغوية التي يستخدمه المتكلّم العربيّ المعاصر؟[42]

فإنّ الصناعة المعجميّة المتخصّصة تتطلب إلماماً بأسس الجمع، حتّى يحقق المعجم اللسانيّ أهدافه، ويتطلب الأمر بالقيام بهذه الخطوات:

- جرد مداخل المعاجم اللسانية العربية، وكذا جلّ المسارد وما اشتملت عليه من مصطلحات لسانيّة مستحدثة غير ممثلة في المعاجم العربية، مع إقصاء كلّ المفردات والتعابير التي تنتمي إلى المعجم العامّ، وهي بذلك لا تمتّ بصلة للمعجم اللساني.

- استخلاص جميع المصطلحات اللسانية العربية أو المترجمة، سواء لدى المجامع، أو الهيئات، أو الأفراد.

- دراسة السوابق واللواحق المستعملة في اللغة العربية، والمتفرعة عن الفصيلتين، الهندوأوروبية والجرمانية، وتحديد معانيها العامة في اللغة، وتوضيح دلالتها، والسهر على تأصيلها، ترجمةً أو تعريباً.[43]

3 - ضوابط الوضع:

يتطلّب بناء المعجم اللساني شامل ودقيق تبنّي طريقة تعكس الخصائص النسقية والوظيفيّة؛ وذلك «بإيراد المصطلحات معرّفةً، وبحسب نسقيتها داخل المجال العلمي، أو النظرية العلمية التي تنتمي إليها، ولا بأس– بعد ذلك- من إيرادها مرتبةً ترتيباً ألفبائياً في مسرد خاصّ تسهيلاً للبحث».[44]

ولمعرفة نوعية الرصيد المصطلحي المقدَّم في ثنايا أيّ معجم لسانيّ متخصّص لابدّ أن يتساءل واضع المعجم «ما المفاهيم النظرية التي يتعيّن تقديمها؟ وعلى أيّ أساس يكون انتقاء المصطلحات، وكيف يكون هذا التقديم؟»[45]؛ لأنّ «اختيار المداخل في المعجم المتخصّص قضية صعبة، حتّى في اللغات التي رسخ فيها المصطلح، فما بالنا بنقلها إلى لغة أخرى لم ترسخ فيها هذه المصطلحات بعد.»[46]

ولعلّ اعتماد الترتيب المفهومي كفيل بتمثيل مصطلحات المعجم بحسب علاقاتها المنطقية والوجودية القائمة بين المفاهيم؛ لكون هذا الترتيب مفيد لواضع المعجم من جهة، وفعّال للقارئ من جهة ثانية.

ومن ذلك المصطلحات المتعلقة بالعلاقة الصرفية (Morphème)، وردت في معجم علم المصطلح مرتبة بشكل تسلسلي مع تعريفاتها المفهومية على هذا الترتيب:

5-5-3-1 الكلمة (Word/Mot)

5-5-3-2 صيغة الكلمة (Word form/Forme d'une mot)

5-5-3-3 الصيغة الأساسية (Bas form/ Forme de base)

5-5-3-4 الجذر (Root/ Racine)

5-5-3-5 الجذع (Stem/Radical)

5-5-3-6 الوحدة الصرفية (Morpheme/morphème)

5-5-3-6-1 اللاصقة (Affix/Affixe)

5-5-3-6-1-1 السابقة (Prefix/Préfixe)

5-5-3-6-1-2 اللاحقة (Suffix/Suffixe).[47]

وإنّ استثمار هذه الطريقة في بناء المعاجم اللسانيّة، لا يخدم مصطلحات العلم ومقابلاتها في اللغة الهدف، وإنّما يقدم العلم ذاته من خلال نسقه والتصوّر الذي يحكمه[48]، فإذا كان ورود هذه المصطلحات مبثوثةً على حروف المعجم طبقاً للحرف الأوّل من اسمها (Affix، Suffix، Prefix، Morpheme)، وحتّى في المسارد العربية لأيّ معجم لساني توضع بحسب حروفها العربية، مثل: وحدة صرفية، لاصقة، لاحقة، سابقة، في ثلاثة حروف هي: السين واللام والواو، فإنّ هذا الترتيب يحقق مبدأ الاتساق الداخلي بين المصطلحات.

كما أنّه في الوقت ذاته يساهم في الاقتصاد في عملية التعريف؛ فإذا كان تعريف السابقة هو:

«لاصقة (1-6-3-5-5) تسبق جذعا (5-3-5-5) أو تسبق سابقة أخرى.»[49]

فإنّ تعريفها في المعاجم اللسانية العربية جاء على عدّ أشكال، منها:

- «وحدة صرفية من طبقة اللواصق، تظهر في بداية الوحدة المعجميّة حيث تسبق إمّا عنصرا زائدا أو جذرا، أي عنصرا أصلا.»[50]

- «زائدة تضاف في أوّل الكلمة؛ مثلا همزة التعدية أو السلب.»[51]

- «مورفيم مقيّد يسبـــــــــــــــق الجذر يكوّن معه كلمة واحدة، مثل: un في unkund، وهي تختلف عن اللاحقة (Suffix)، والداخلة (unffix) والزائدة (Affix) والعالية(Subreffix)[52].»

فهذه التعاريف-وإن مكنت القارئ من فهم المصطلح المقصود- فإنّها تبقى عاجزة عن تمثيل نسقية المفاهيم، خلافاً للترتيب المفهومي الذي يسهل صناعة المعجم اللساني من خلال تيسير عملية البحث عن عائلات المصطلحات المقصودة من جهة، وإعطائها تعاريف وظيفيّة من جهة ثانية.

والمعجميّ لا يتعامل مع المصطلحات باعتبارها كلمات معزولة، بل هي في نظره وحدات عضويّة لنسق معرفيّ معيّن، وباستحضاره لمكوّنات النسق يهتدي إلى ما يربطها من مفاهيم، وما تستند إليه من تصوّرات.

كما أنّ القارئ للمعجم المبنيّ وفق هذا المنهج يجد ضالّته، فهو يكتسب المادّة العلميّة ومصطلحاتها في آن واحد.

وعليه يمكن القول، أنّ استثمار الترتيب المفهومي في صناعة المعاجم اللسانية العربية كفيل بالحدّ من التعدّد المصطلحي وضبابية التعريف من جهة، وهو في الوقت ذاته عامل مهمّ في تمثّل المعرفة اللسانية من خلال الاستيعاب الجيّد لمفاهيم العلم ونظرياته وفق علاقاتها الوجودية.

كما تؤدي الأمثلة والشروح دوراً بارزاً في إيضاح المفاهيم، ولهذا وجب استعمالها بدقّة وانتقائيّة حتّى تحقق وظائفها، ولا تثقل كاهل المعجم باستطرادات تنعكس سلباً على استيعاب المفاهيم، ممّا يخلق عزوفاً لدى القارئ على استخدام المعجم اللساني.

وفي السياق ذاته، لا بدّ من الإشارة إلى أهمية استخدام الصورة- بمختلف نماذجها- في تعريف المفاهيم اللسانيّة وخاصة في مجال الصوتيات؛ الذي تحتاج في الكثير من مصطلحاتها إلى توظيف الرسومات والصور لتقريب المفهوم، ومن ذلك جهاز النطق وآلات تحليل الصوت وغيرها.

4 - الملاحق الأساسية:

يحتاج المعجم اللساني- كغيره من المعاجم المتخصّصة- إلى عدّة ملاحق تساهم في مساعدة القارئ على الاستفادة المثلى من مادته؛ ولعلّ أهمّ الملاحق التي يجدر أن يذيّل بها هذا المعجم، هي:

- ملحق المدارس اللسانية الحديثة
- كشّاف أعلام اللسانيات وروادها
- ملحق بالجداول والصور.

خاتمـــــة:

لقد تعدّدت الإشكالات التي واجهت المعجم اللساني العربي المتخصّص؛ ولعل هذه الأخيرة وليدة عوامل داخلية؛ تخصّ العلم وحداثته، وأصوله، وتشعّب اتجاهاته، كما تعود للمصطلح وما يشوبه من تعدّدية في الوضع، أو التعريب الخاطئ، مع أسباب خارجية، تتصل بواضع المعجم، والباحث اللساني، وغياب التنسيق.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أنّ هناك جهوداً معتبرةً تُبذل من طرف الأفراد كما هو الحال في محاولة محمد رشاد الحمزاوي لتنميط المصطلحات اللسانية وتقييسها، بالإضافة إلى نشاط الهيئات القطرية، والمنظمات الإقليمية من أجل حلّ هذه الإشكالات، ومعالجة قضايا المصطلح اللساني، ومن ذلك جهود مكتب تنسيق التعريب بالرباط في مجال وضع المعاجم الموحّدة، ودور المجامع اللغوية في توليد المصطلحات اللسانية وإتاحتها للدارسين بشتى الطرائق الممكنة.

الهوامـــش:

(1) - ينظر: اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، أحمد محمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط:1، 1422هـ- 2001م، ص:35.

(2) - ينظر: المرجع نفســـــــــــــــــــه، الصفحة نفسها.

(3) - ينظر: المصطلح اللغوي بين التأصيل والتحديث، بن عيسى عبد الحليم، ضمن كتاب الملتقى الدولي الأول «المصطلح والمصطلحيّة في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة»، يومي 15 و16 مارس 2004م، جامعة البليدة، ص:38.

(4) - ينظر: وضع المصطلح اللساني بين النزوع الحرفي والتأصيل المعرفي، دراسة في المناهج والآليات، هشام خالدي، مجلة الصوتيات، جامعة البليدة، العدد 10، أفريل 2011م، ص:364.

(5) - ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب

الحديث، الأردن، ط:1، 1424هـ2003-م، ص:135.

(6) - ينظر: معجم علم اللغة النظري(إنكليزي- عربي) مع مسرد عربي- إنكليزي، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م، ص:209، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث(عربي-إنجليزي وإنجليزي-عربي)، محمد حسن باكلا وآخرون، مراجعة: محمد حسن باكلا وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، ط:1، 1983م، ص:67، ومعجم المصطلحات اللغوية(إنكليزي-عربي) مع 16 مسرداً عربياً، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط:1، 1990، ص:372.

(7) - ينظر: قاموس اللسانيات(عربي- فرنسي وفرنسي- عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984م، ص:131.

(8) - ينظر: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات(إنجليزي- فرنسي- عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:2، 2002م، المصطلح 1181، ص:111، ومعجم المصطلحات اللسانية(إنجليزي- فرنسي- عربي)، عبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2009م، ص:246.

(9) - ينظر: وضع المصطلح اللساني بين النزوع الحرفي والتأصيل المعرفي، دراسة في المناهج والآليات، هشام خالـــــدي، ص:364.

(10) - ينظر: اللسان العربي وإشكالية التلقي، حافظ إسماعيلي علوي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط:1، آب/أغسطس، 2007م، ص:72.

(11) - ينظر: في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهـــــــــــــرة، ط:1، 1425هـ- 2004م، ص:25.

(12) - ينظر: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط:1، 2006م، ص:265.

(13) - التحيّز اللغوي، حمزة بن قبلان المزيني، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، السنة 43، 1995م، ص:222.

(14) - ينظر: المصطلح الألسني العربي وضبط منهجيته، أحمد مختار عمر، الألسنية، مجلة عالم الفكر، المجلد:20، العدد:3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م، ص:572.

(15) - ينظر: التحيز اللغوي، حمزة بن قبلان المزيني، ص:224.

(16) - المرجع نفسه، الصفحـــــــة نفسها.

(17) - ينظر في هذا المقام عدة دراسات منها:

- المصطلح الألسني العربي وضبط منهجيته، أحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد 3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م.

- نحو معجم لسانيّ شامل موحّد، سمير شريف إستيتيه، مجلة أبحاث اليرموك، إربك، المجلد:10، العدد 2، 1992م.

- نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص- معجم المصطلحات اللسانية نموذجا، عز الدين البوشيخي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد78، ج 4.

- المصطلح في اللسان العربي- من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط:1، 1429هـ- 2009م، ص:-225 254.

(18) - ينظر: العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات، محمد رشاد الحمزاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: 2، 1988م، ص:137-129.

(19) - يتناسب عكسيا مع عدد المصادر والمراجع المثبتة للمصلح:(5مصادر- 10نقاط)، (8-4)، (6-3)، (4-2)، (2-1).

(20) - الثنائي: 10 نقاط، الثلاثي: 8، الرباعي: 6، الخماسي: 4، السداسي: 2.

(21) - ميدان واحد: 10، ميدانان:8، ثلاثة ميادين:6، أربعة ميادين: 4، ستة ميادين:2، أكثر من ستة ميادين:1.

(22) - 10 مشتقات فأكثر:10، 9 مشتقات: 9، 8مشتقات:8، وهكذا دواليك.

(23) - ينظر: مفاتيح الألسنية، جورج مونان، ترجمة: الطيب البكوش، منشورات الجديد، د ط، تونس، 1981م، ص:12.

(24) - الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط:1، 1993م، ص:21.

(25) - ينظر: بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلح، الكتاني إدريسي عز الدين، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، شعبة الدراسات الإسلامية سايس- فاس، ومعهد الدراسات المصطلحية ظهر المهراز- فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1996م، ج:1، ص:100-99.

(26) - ينظر: المناهج المصطلحية، صافية زفنكي، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ط:1، 2010م، ص: 303.

(27) - من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، ج1، ص:167.

(28) - المجامع العربية وقضايا اللغة، وفاء كامل فايد، عالم الكتب، د ط، 2004م، ص:156.

(29) - ينظر: المناهج المصطلحية، صافية زفنكي، ص:301.

(30) - ينظر: بعض الوسائل اللغوية المستعملة في توليد المصطلح، الكتاني ادريس عز الدين، ص:99.

(31) - مستقبل اللغة العربية- حوسبة المعجم العربي ومشكلاته اللغوية والتقنية أنموذجا، عبد الله أبو الهيف، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، العدد: -93 94، 1425هـ- 2004م، ص:114.

(32) - ينظر: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 2008، ص:626-625.

(33) - ينظر: صناعة المعجم العلمي المختصّ من منظور اللسانيات الحديثة، جورج مصري،

اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، العدد:50، سنة 2000م، ص:86.

(34) - ينظر: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العمليّة، علي القاسمي، ص:691 .

(35) - المناهج المصطلحية – مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها، صافية زفنكي، ص: 303.

(36) - ينظر في هذا المقام:المصطلح الألسني العربي وضبط منهجيته، أحمد مختار عمر، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد 3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989م.

(37) - نحو معجم لسانيّ شامل موحّد، سمير شريف إستيتيه، مجلة أبحاث اليرموك، إربد، المجلد:10، العدد 2، 1992م.

(38) - نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختص- معجم المصطلحات اللسانية نموذجا، عز الدين البوشيخي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد78، ج 4.

(39) - المصطلح في اللسان العربي- من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عمار ساسي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط:1، 1429هـ- 2009م، ص:-225 254.

(40) - ينظر: صناعة المعجم الحديث، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط:1، 1418هـ- 1998م، ص:67.

(41) - ينظر: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، ص:256-255

(42) - التحيّز اللغوي، حمزة بن قبلان المزيني، ص:216.

(43)-Dictionnaire de linguistique, Dubois, J. et. Auters, librairie larousse, 1973, p:xiii-xl

(44)-Voir: A dictionary of linguistics and phonetics, Crystal, D. Oxford: Blakwell, 1980,p:2

(45) - ينظر: نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختصّ، معجم المصطلحات اللسانيّة نموذجا، عز الدين البوشيخي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد78، ج 4، 2003م، ص:1141.

(46) - ينظر: آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، ص:260.

(47) - نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختصّ، معجم المصطلحات اللسانيّة نموذجا، عز الدين البوشيخي، ص:1149.

(48) - ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2009م، ص: 197.

(49) - دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، محمد حلمي هليل، اللسان العربي، العدد:28، 1987م، ص:65.

(50) - ينظر: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمي، ص:776-774.

(51) - ينظر: نحو تصوّر جديد لبناء المعجم العلمي العربي المختصّ، معجم المصطلحات

اللسانيّة نموذجا، عز الدين البوشيخي، ص:1155.

(52) - ينظر: علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، علي القاسمـــــي، ص:776.

(53) - المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:2، المصطلح رقم1261، ص:118.

(54) - معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير بعلبكي، ص:392.

(55) - معجم علم اللغة النظـري، محمد علي الخولي، ص:224.